الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الجمعة-السبت- الأحد

28 **فبراير** 2021

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	4
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	6

رئيس جمعية حقوق الإنسان السعودية: التقرير الأمريكي بني على استنتاجات لا حقائق

المصدر: جريدة الوطن السبت 16 رجب 1442هـ -28 فبراير 2020م
https://arabic.rt.com/middle_east/1206959

دانت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان السعودية بشدة، ما خلص إليه تقرير وكالة المخابرات المركزية وما تبعه من تصريحات من بعض المسؤولين الأمريكيين، بشأن مقتل جمال خاشقجي.

ورفض رئيس الجمعية مفلح بن ربيعان القحطاني محاولة "تحميل المملكة وقيادتها خطأ أرتكبته مجموعة من الأشخاص خالفوا الأنظمة والقوانين ومتطلبات وظائفهم، وتمت محاكمتهم من قبل السلطات السعودية في محاكمة عادلة وبحضور ممثلين دوليين وحقوقيين وذوي المجني عليه وتمت **معاقبتهم بأقصى العقوبات التي وصل بعضها إلى حد الإعدام."**

وقال: "إن السلطات السعودية سبق لها وأن اتخذت كل الإجراءات القانونية الواجب اتخاذها تجاه الأشخاص المتهمين بقتل المواطن جمال خاشقجي والذين خرجوا على مهام وظائفهم وقدمتهم للعدالة وأحالتهم للمحاكمة بعد استكمال إجراءات التحقيق، وصدرت أحكام نهائية بحقهم، مؤكدا أن محاكمة المتهمين تمت وفق القوانين واللوائح الجنائية المتبعة، وأن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان حرصت على حضور تلك المحاكمات والتأكد من أن إجراءات هذه المحاكمات تمت بشفافية ونزاهة، في ظل استقلالية وسيادة القضاء السعودي الذي أصدر أحكاما قضائية نهائية ضد جميع المتورطين في تلك القضية."

وأضاف القحطاني أن "ما خلص إليه تقرير الاستخبارات الأمريكية بني على استنتاجات شخصية وتقارير صحفية ولم يبن على حقائق موضوعية، مما يجعله معتمدا على الشك والظن وليس الجزم واليقين مما يثبت ما ذهبت إليه السلطات السعودية من أن ليس هناك شيء تم أخفاؤه بخصوص هذه الحادثة التي أدانها الجميع."

وأكد رئيس جمعية حقوق الإنسان أن "الجميع مع حماية حقوق الإنسان وتعزيزها ولكن بشرط ألا يتم تسييس هذا الهدف النبيل وألا يستغل من قبل البعض للوفاء بوعود انتخابية أو لتحقيق أهداف سياسية. فمن الواضح أن التقرير الصادر وتوقيته وما تبع ذلك من تصريحات لبعض المسؤولين الأمريكيين لا علاقة له بحماية حقوق الإنسان بل تم تناول ذلك لتحقيق أهداف سياسية، فالتقرير لا يستند إلى أي أدلة موضوعية ولم يتضمن أي وقائع جديدة، بل يهدف إلى إثارة الجدل في قضية منتهية سبق وأن صدر فيها حكم قضائي نهائي يجب على الجميع احترامه."

عقوبة التحرش في المملكة.. السجن من 3 إلى 5 سنوات وغرامة تصل لـ 300 ألف ريال

أوضحتها هيئة حقوق الإنسان

المصدر: جريدة عاجل الاحد 16 رجب 1442هـ -28 فبراير 2020م
https://ajel.sa/7fnxJZ/

ونشرت الهيئة عبر حسابها الرسمي علي "تويتر" فيديو يوضّح نظام مكافحة جريمة التحرش بالمملكة.

وبحسب الفيديو حثت الهيئة كل من يطلع على حالة تحرش أن يبلغ الجهات المختصة، كما أوضحت أن تنازل المجني عليه لا يحول دون حق الجهات المختصة في اتخاذ ما تراه محققًا للمصلحة العامة.

ويلتزم كل من يطلع علي قضية التحرش– بحكم عمله– الحفاظ على سرية المعلومات ولا يجوز اللإفصاح عن هوية المجني عليه إلا في الحالات التي تستلزمها إجراءات الاستدلال أو التحقيق أو المحاكمة.

وتصل عقوبة جريمة التحرش إلى السجن لمدة 3 سنوات وغرامة لا تزيد عن 100.000 ريال سعودي أو إحدي العقوبتين، وذلك دون الإخلال بأي عقوبة أخرى تقررها أحكام الشريعة الإسلامية أو عقوبة أشد ينص عليها أي نظام آخر .وفي حال كان المجني عليه طفلاً، من ذوى الاحتياجات الخاصة، وكان للجاني سلطة مباشرة أو غير مباشرة علي المجني عليه، أو إن وقعت الجريمة في مكان دراسة أو عمل أو إيواء، وإن كان الجاني والمجني عليه من جنس واحد، أو كان المجني عليه نائمًا أو فاقدًا للوعي، يعاقب مرتكب جريمة التحرش بالسجن لمدة 5 سنوات وبغرامة مالية لا تزيد علي 300.000 ريال سعودي.

كما يعاقب المحرض علي الجريمة، المتفق مع مرتكب، والمساعد على ارتكاب الجريمة بأي صورة كانت أو المدعي كيدًا بتعرضه للجريمة بما لا يتجاوز نصف الحد الأعلى للعقوبة المقرر لها.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

تعزيزاً لسرعة إنجاز الخدمات العدلية المتعلقة بالمؤسسات والشركات

وزارة العدل تطلق خدمة "حساب المنشآت"

المصدر: جريدة الرياض الاحد 16 رجب 1442هـ -28 فبراير 2020م
https://www.alriyadh.com/1872340

دعماً لقطاع الأعمال؛ أطلقت وزارة العدل اليوم خدمة "حساب المنشآت" عبر بوابة ناجزNajiz.sa ، في خطوة تستهدف تمكين المؤسسات والشركات والكيانات الاقتصادية من إنجاز خدماتها العدلية بسرعة وجودة، بما يتواكب مع مسار الوزارة في تطوير خدماتها العدليّة والتوسع في خدمة القطاعات المختلفة ومنها قطاع الأعمال.

وأوضحت الوزارة أن الخدمة تتيح تفعيل حساب المنشأة عبر بوابة ناجز عن طريق ممثل رئيسي "يحدد بحسب نوع الجهة"، ويقوم بإدارة هذا الحساب عن طريق الدخول على حسابه الشخصي في بوابة ناجز عبر النفاذ الوطني الموحد، وتتيح له إدارة حساب الجهة في البوابة، والاستعلام عن طلبات القضايا والأمور المتعلقة بها، بالإضافة إلى إمكانية الاطلاع على طلبات التنفيذ للشركة وتفاصيلها.

وتضمن الخدمة للمنشآت سرعة الوصول لكل ما يتعلق بها لدى وزارة العدل، ومن ضمنها معرفة القضايا المرفوعة من قبل الجهة والقضايا التي عليها وتفاصيلها، بالإضافة إلى اطلاع ممثل الجهة على الطلبات التنفيذ المقدمة من الجهة، وكذلك طلبات التنفيذ المنفذة ضدها وتفاصيلها، وذلك في المرحلة الأولى للخدمة.

وبيّنت الوزارة أن الشركات ذات المسؤولية المحدودة، يتم تفعيلها آلياً بالربط مع وزارة التجارة، ويتم تفعيل الجهات الأخرى "شركة تضامنية، شركة مساهمة، الجهات الحكومية، جمعية خيرية، الشركات المهنية، المؤسسات الأهلية وغيرها"، باعتماد رقم المنشأة الوطني 700، ويتم منح الممثل النظامي الوارد في عقد التأسيس صلاحية النفاذ إلى حساب الشركة آلياً، كما تقدم الخدمة للشركات ذات السجلات التجارية السارية والموقوفة.

وبينت وزارة العدل أن تفعيل الحساب لهذه الجهات يتم عبر تقديم طلب تفعيل حساب منشأة عن طريق بوابة ناجز، وبعد التحقق منه يتم توثيق الحساب خلال أقل من 48 ساعة، ويتم إشعار مفعل الحساب بحالة طلبه وتفعيل الحساب، على أن تكون مدة الحساب سنة، وسيتم لاحقاً تفعيل خدمات جديدة للمنشآت للإجراءات المتعلقة بالتوثيق.

أيد ما صدر عن وزارة الخارجية بشأن التقرير الذي تم تزويد الكونغرس الأميركي به

مجلس الشورى يؤكد في بيان رفضه التام المساس بسيادة المملكة وقيادتها

المصدر: جريدة الرياض السبت 15 رجب 1442هـ -27 فبراير 2020م
https://www.alriyadh.com/1872329

أعرب رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، في بيان أصدره اليوم باسمه واسم المجلس وأعضائه، عن رفضهم واستنكارهم الشديدين تجاه ما ورد في التقرير الذي تم تزويد الكونغرس الأميركي به مؤخراً بشأن قضية مقتل المواطن جمال خاشقجي - رحمه الله - وما تضمنه من استنتاجات مسيئة واتهامات للمملكة وقيادتها لا أساس لها من الصحة ولا يمكن القبول بها بأي حال من الأحوال.

وأكد في البيان رفض مجلس الشورى القاطع لأي محاولة تهدف للمساس بسيادة المملكة وقيادتها أو التدخل في شؤونها بأي شكل من الأشكال، مشدداً على أن شعب المملكة يرفض بشدة التعرض لقيادته وعلى رأسها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع - يحفظهما الله - أو النيل من دورها ومكانتها.

وأبان رئيس مجلس الشورى أن المملكة وعبر جهاتها المختصة في هذه القضية أدانت في حينه الجريمة النكراء التي شكلت انتهاكاً صارخاً لقوانين المملكة وقيمها على يد مجموعة تجاوزت كافة الأنظمة، وقد اتُخذ بحقهم كافة الإجراءات القضائية اللازمة لتقديمهم للعدالة حيث صدرت بحقهم أحكاماً قضائية نهائية، في تأكيد واضح على استقلالية القضاء السعودي وعدالته وشفافيته ونزاهته، وحرصه على قيمة الإنسان وروحه.

وأكد خلال البيان أن المملكة ومنذ تأسيسها وحتى اليوم تقوم على نهج راسخ من أساساته صون الإنسان وحمايته، وحفظ حقوقه، وبذل الجهود على كافة المستويات إقليمياً ودولياً لترسيخ مفاهيم الحقوق والوسطية والاعتدال، وتقديم النماذج الواقعية فعلاً لا قولاً لتعزيز حماية البشرية وإنمائها ومكافحة التطرف والكراهية والإرهاب، والسعي الجاد لإحلال الاستقرار والسلام في العالم.

وأكد الدكتور آل الشيخ تأييد مجلس الشورى التام لما صدر عن وزارة الخارجية حول ما ورد في التقرير، وما تتخذه المملكة من إجراءات تحفظ حقوقها ومكتسباتها، مؤكداً أن المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين، وسمو ولي عهده الأمين - يحفظهما الله - ماضية في دورها المحوري وبثقلها العربي والإسلامي في دعم ثقافة الوسطية والاعتدال وتحقيق الأمن والسلم وبذل الجهود الخيرة.

ودعا رئيس مجلس الشورى في هذا الصدد كافة المجالس والبرلمانات والاتحادات والتجمعات البرلمانية القارية والدولية لشجب كافة أشكال الانتقائية الهادفة إلى إخراج مبادئ حقوق الإنسان عن سياقها الإنساني النبيل، في الوقت الذي تعاني فيه دول وشعوب عدة على مستوى العالم من كوارث وأزمات أزهقت الأرواح وهدمت الممتلكات والمقدرات، مقدماً في الوقت نفسه الشكر والتقدير للمجالس البرلمانية والمنظمات التي استهجنت واستنكرت ما ورد في التقرير. سائلاً الله عز وجل أن يديم على هذه البلاد قيادتها وتقدمها ورخائها وأمنها، وأن يحفظ خادم الحرمين الشريفين، وسمو ولي عهده الأمين إنه سميع مجيب.

"النيابة العامة": مصادرة 739 مليون والسجن 16 عاماً لعصابة تستر تجاري

المصدر: جريدة الرياض السبت 15 رجب 1442هـ -27 فبراير 2020م
https://www.alriyadh.com/1872201

صرَّح مصدر مسؤول بالنيابة العامة أن دائرة التحقيق في الجرائم الاقتصادية أنهت تحقيقاتها مع مواطن ومقيمين، حيث قام المواطن بإنشاء مؤسستين تجاريتين وتمكين شخصين من جنسية أفريقية من استغلالهما لتمرير أموال غير مشروعة متحصلة من عمليات تستر تجاري وتحويلها إلى الخارج، مقابل مبلغ من المال تم دفعه للمواطن.
وقد أثمرت تحقيقات النيابة العامة عن صدور حكم نهائي بسجن المتهمين لمدد تجاوزت 16 عاماً وغرامة مالية بلغت 168 الف ريال، ومصادرة مبلغ(739.990.495) سبعمائة وتسعة وثلاثون مليون وتسعمائة وتسعون ألف وأربعمائة وخمسة وتسعون ريالاً، ومنع المواطن من السفر لمدة مماثلة للحكم الصادر بحقه ومنعه من مزاولة النشاط التجاري لمدة (5) سنوات، وإبعاد المتهمين الوافدين عن البلاد بعد قضاء محكوميتهم في السجن، وشطب السجلات التجارية واستيفاء الزكاة والضرائب والرسوم المستحقة بالتضامن بين المتهمين، ونشر الحكم في صحيفتين محليتين، واستمرار الإجراءات النظامية لتتبع الأموال في الخارج.
وأكد المصدر أن النيابة العامة بالتعاون مع الجهات ذات الاختصاص ماضية في محاربة كل ما يمس أقتصاد الوطن ومصالحه، ولن تتواني في إقامة الدعوى العامة بحق العابثين بأمننا الاقتصادي والمطالبة بأشد العقوبات التي تزجرهم وتردع غيرهم.

كفاءة الإنفاق بالمشروعات الحكومية تحت ·قبة الشورى«

المصدر: جريدة المدينة السبت 15 رجب 1442هـ -27 فبراير 2021م
https://www.al-madina.com/article/720446

المدينة - الرياض
A A
يعقد مجلس الشورى «الثلاثاء» - عبر الاتصال المرئي - جلسته العادية الـ 20 من أعمال السنة الأولى للدورة الثامنة، وأدرج المجلس على جدول أعماله تقريراً قُدم من اللجنة المالية بشأن التقرير السنوي لمركز تحقيق كفاءة الإنفاق للعام المالي 1440 / 1441هـ، «هيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية حالياً»، وذلك بعد أن أتمت اللجنة دراسة التقرير وقدمت عليه عدداً من التوصيات تمهيداً لطرحه للنقاش.

يناقش المجلس تقريراً مقدماً من لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن التقرير السنوي لمدينة الملك عبد الله للطاقة الذرية والمتجددة للعام المالي 1440 / 1441هـ، وذلك بعد أن أتمت اللجنة دراسة التقرير، وقدمت عليه عدداً من التوصيات تمهيداً لطرحه للنقاش.

كما يناقش المجلس خلال هذه الجلسة تقريرين تقدمت بهما إلى المجلس لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بشأن مشروع تعديل المادة «الخامسة والستين» من نظام المرافعات الشرعية، ومشروع نظام التكاليف القضائية، المعادين إلى المجلس لدراستهما وفقاً للمادة 17 من نظامه.
وأدرج المجلس على جدول أعمال هذه الجلسة تقريراً مقدماً من اللجنة المالية بشأن استثمار الأراضي التابعة لوزارة البيئة والمياه والزراعة.
كما يتضمن جدول أعمال هذه الجلسة مشروع اتفاقية بين حكومة المملكة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية بشأن إنشاء مكتب للعلاقات مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومشروع اتفاقية مقر بين حكومة المملكة واتحاد المصارف العربية في شأن المكتب الإقليمي للاتحاد.

تنظيم جديد لتعزيز الإطار المؤسسي وحماية الصحة والسلامة العامة

المصدر: جريدة المدينة السيت 15 رجب 1442هـ -27 فبراير 2021م
https://www.al-madina.com/article/720314

سعيدالزهراني-الطائف
A A
شرعت الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة في وضع اللمسات الأخيرة على التنظيم الجديد ل»القياس والمعايرة» ضمن مبادرات الهيئة في برنامج التحول الوطني لتحقيق متطلبات التجارة العادلة من خلال ترسيخ منظومة المعايرة لأهم أدوات القياس المستخدمة في التعاملات التجارية، والتي سوف تساهم في حماية الاقتصاد الوطني والمستهلكين.

ويهدف التنظيم الجديد إلى تعزيز الإطار المؤسسي للقياس في المملكة، و فرض استخدام وحدات القياس المتوافقة مع النظام الدولي للوحدات، و ضمان الإسناد المترولوجي للنظام الدولي للوحدات،و توجيه ودعم أنشطة البحث والتطوير في مجال المترولوجيا،وتعزيز التجارة العادلة وتلبية متطلبات التجارة الدولية،وحماية المصالح الوطنية وحماية مصالح الأفراد والمشغلين الاقتصاديين، وحماية الصحة والسلامة العامة، بما في ذلك ما يتعلق بالبيئة والخدمات الطبية، والخدمات الأخرى في الصالح العام.كما يسري التنظيم جميع عمليات القياس التي تتم عند الطلب أو لأغراض المصلحة العامة، مثل حماية حياة وصحة البشر والحيوانات وسلامة المنتج وجودته وحماية المستهلك وحماية البيئة والتجارة العادلة في السلع والخدمات.

تصحيح أوضاع مخالفي "التستر".. تعزيز للاقتصاد وتوطين الوظائف

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 15 رجب 1442هـ -28 فبراير 2021م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2059736

تسعى المملكة إلى تعزيز نموها الاقتصادي والحد من المنافسة غير العادلة وتسهيل إيجاد الفرص الاستثمارية والوظيفية لمواطنيها، ومن ذلك جهودها في مكافحة التستر التجاري وإيجاد الحلول التي تقضي عليه، وذلك لما له من أضرار كبيرة على الاقتصاد الوطني مثل: غسل الأموال والغش التجاري وغياب المنافسة العادلة.

ويعد تصحيح وضع الأنشطة المخالفة وإتاحة الاستثمار الأجنبي ممارسة تجارية عالمية، تسهم في تطوير بيئة الأعمال وخلق الوظائف.

ويُعرّف التستر التجاري بأنه اقتصاد خفي مُهدر، يُقدّر بـ300-400 مليار ريال، لذا تستمر جهود المملكة في تصحيح أوضاع المنشآت والكيانات التجارية للقضاء على هذه الظاهرة المدمرة، للإسهام في استقرار الأعمال التجارية وتوسعها ونموها، كما أن التصحيح يعزز الشفافية ويعظم مسؤولية المنشآت لخدمة الاقتصاد الوطني، وعند تصحيح الوضع ستكون هذه المبالغ نظامية وقيمة مضافة للاقتصاد الوطني.

من أجل ذلك، أتاحت الجهات المعنية في المملكة لأول مرة فترة لتصحيح وضع المخالفين لنظام مكافحة التستر، بدءاً من اليوم 28 فبراير 2021 وتستمر حتى 23 أغسطس 2021 الموافق 15 محرم 1443، وهي فرصة مهمة للاستفادة من مزاياها، والإعفاء من العقوبات المقررة في نظام مكافحة التستر وما يترتب عليها، ومن دفع ضريبة الدخل بأثر رجعي، وبعد انقضاء الفترة المحددة سيتم تطبيق عقوبات النظام المغلظة بصرامة بعد ذلك.

ويمكن تصحيح النشاط التجاري المخالف لنظام مكافحة التستر بشكل ميسر، كما يمكن الاستفادة من مزايا الفترة التصحيحية بالتقدم إلكترونيا عبر الموقع الإلكتروني.mc.gov.sa

وتؤثر الفترة التصحيحية إيجابا على الإنفاق الحكومي، وتسهم في رفاهية المجتمع، وذلك بمعالجة وضع المنشأة بشكل نظامي، وسيكون مالكها ملزما بتوطين الوظائف وسداد الرسوم الحكومية والضريبة وغيرها.

ويتم تصحيح الوضع المخالف عبر عدة خيارات، منها: إدخال شريك جديد والاستمرار في المنشأة، التصرف في المنشأة (البيع أو التنازل عنها أو حلها)، الحصول على ترخيص الاستثمار الأجنبي، الحصول على الإقامة المميزة.

تعزيز الحقوق

المصدر: جريدة الرياض السبت 15 رجب 1442هـ -27 فبراير 2021م
https://www.alriyadh.com/1872286

د. زياد آل الشيخ

منذ وقت مبكر جداً، اعتبرت المملكة أن مقتل المواطن الصحافي جمال خاشقجي حادثاً مؤلماً وشنيعاً في تفاصيله ونتائجه، لا تقبله الأعراف أو التقاليد، وترفضه الإنسانية في كل زمان ومكان، ومن هنا بادرت المملكة من تلقاء نفسها إلى تقديم المذنبين الحقيقيين عن هذا الحادث إلى المحاكمة، وصدرت بحقهم أحكام نهائية، طالت ثمانية أشخاص منهم، واكتسبت هذه الأحكام الصفة القطعية، بعد أن اطمأنت المحكمة بأن هؤلاء يستحقون هذا العقاب جزاءً بما فعلوا.

التجاوزات التي وقع فيه قتلة خاشقجي، هي أخطاء.. نتيجة اجتهادات شخصية من قبل أفراد، لم يستشيروا فيها رؤساءهم، ولكن الفيصل بين دولة وأخرى هو كيف تتعامل الدولة مع مثل هذه الأخطاء وتعالجها، وكيف ترسخ العدل والحق، ليحصل كل ذي حق على حقه.

التعامل السريع والشفاف مع حادث خاشقجي، عكس أموراً مهمة، "أولها" أن المملكة لا تتردد في تعزيز الحقوق والعدل لجميع مواطنيها بلا استثناء، ولا فرق في ذلك بين مواطن عادي وبين معارض، فلكل منهما حقوق لابد من الحصول عليها، و"ثانيها" أن الحكومة أرضت ضميرها، وقامت بواجبها الأدبي والرسمي تجاه هذا الحادث، وصولاً إلى صدور العقوبة المناسبة بحق المدانين، وبعد هذا، فلا تنتظر المملكة تبرئة أو إدانة من أحد، خاصة أن وقائع الحادث معروفة للجميع، وقد تم إجراء كل التحقيقات والمحاكمات اللازمة بشكل شفاف وواضح، أرضى الجميع، بمن فيهم أفراد عائلة الصحافي المقتول.

ويمكن التأكيد على أن تقرير مدير مكتب الاستخبارات الوطنية الأميركية في رأيه عن حادث مقتل خاشقجي، اعتمد على استنتاجات لا يمكن الجزم بصحتها، لأنها تبقى في إطار التوقعات والتحليلات القائمة على الاعتقاد والظن، وليس على الدليل، ورغم ذلك، سعى البعض إلى استثمار هذه التوقعات لدق اسفين في العلاقات بين الرياض وواشنطن، ولكن لن تفلح محاولاتهم.

فالشراكة بين المملكة والولايات المتحدة قوية وتاريخية ومتينة، وتعمل المؤسسات في البلدين على تعزيزها في مختلف المجالات، وتكثيف التنسيق والتعاون بينهما لتحقيق أمن واستقرار المنطقة والعالم.

بقي التأكيد على أن الشعب السعودي يقف خلف قيادته، ويثق في كل ما اتخذته من قرارات للتعامل مع قضية خاشقجي في جميع مراحلها، لمنع تكرار مثل هذا الحادث، وللتأكيد على أن الحكومة لن تتسامح مع مثل هذه التجاوزات مرة أخرى.

وزارة التعليم وبادرة ترقية الإداريات..

المصدر: جريدة المدينة الاحد 16 رجب 1442هـ -28 فبراير 2021م
https://www.al-madina.com/article/720428

علي خضران القرني

استبشرت الموظفات الإداريات العاملات في قطاع التعليم العام على مستوى المملكة القديمات منهن والجديدات بالخبر الذي تناقلته الصحف المحلية قبل أيام ومضمونه ترقية مجموعة من الإداريين والإداريات على مستوى الوزارة وإدارات التعليم بالمملكة إلى مراتب مختلفة بعد تجميد دام عدة سنوات، واكب ذلك تصريح معالي وزير التعليم د. حمد آل الشيخ المصاحب لهذا الخبر، بأن ما صدر يعتبر الدفعة الأولى وسيليها دفعات أخرى -إن شاء الله- وسيتولى معاليه بحث ومتابعة قضية تجميد الإداريات دون ترقيات وإيجاد الحلول المناسبة بما يحول دون استمراره، وكذا تصحيح أوضاع من حصلن منهن على مؤهلات جامعية أثناء الخدمة بحصولهن على المراتب التي تتفق ومؤهلاتهن نظاماً إن شاء الله.

لاشك أنها خطوة رائدة وموفقة وعادلة ومنصفة، تشكر عليها وزارة التعليم ممثلة في مسؤوليها وفي طليعتهم معالي وزيرها المعروف بهمته وجدّه وإخلاصه في علاج مشكلة أزلية عانت منها الموظفات الإداريات في التعليم فترة من الزمن، بعضهن أُحلن على المعاش وهن في مرتبة واحدة خلال خدماتهن الطويلة.

وأذكر أنني من أوائل من عاصر وطالب الجهة المعنية مؤملاً وضع حل لهذه المشكلة الراكدة بأكثر من مقال نشر على صفحات هذه الجريدة الغراء، شاركني تأييداً العديد من الزملاء الكتاب، وبجهود المسؤولين في الوزارة الحريصين بأن يحظى كل موظف وموظفة فيها بحقوقهم كاملة وفي طليعتها الترقيات التي تعتبر من أهم الحوافز في الحياة الوظيفية لكل موظف وموظفة، فقد حقق الله مطلبهن وصدرت أولى قرارات الترقية، وسيليها إن شاء الله قرارات أخرى مماثلة حسب تصريح معالي الوزير أثابه الله وسدد على طريق الخير خطاه وجعله داعماً ومقدراً لجهود العاملين معه لمضاعفة الجهد وتحقيق الطموحات المرجوة حاضراً ومستقبلاً.

فكلنا جنود مجندة في خدمة الوطن والأمة في عهد النهضة المزدهرة.. عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز وولي عهده الأمين محمد بن سلمان قائد التغيير ومهندس التنمية يحفظهما الله، وبالله التوفيق..

كاريكاتير

المصدر: جريدة الرياض
الاحد 09 رجب 1442هـ - 21 فبراير 2021م

https://www.alriyadh.com/1870931

المصدر: جريدة المدينة
الاحد 15 رجب 1442هـ - 28 فبراير 2021م

https://www.al-madina.com/article/720413